بتاريخ: 20 أبريل ٢٠٢٢ **العدد:** 674 **المصدر:** اندبندنت عربية (نبض)

تضارب بالأسواق المصرية بعد شطب منتجات ألف شركة

سبب قرار حظر الحكومة المصرية لنحو 1000 شركة محلية وأجنبية بضخّ منتجاتها إلى الأسواق المحلية في حالة جدل تخطت حدود المواقع الإخبارية لتصل إلى التواصل الاجتماعي، وسط توقعات بارتفاع أسعار تلك المنتجات أو مثيلاتها في الأسواق.

رابط الخبر

الرأي

قامت الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بالإعلان عن شطب إجمالي نحو 1000 شركة محلية وأجنبية من سجل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها لمصر وذلك لعدم التزامها بالضوابط التي تضمنها قرار وزير التجارة والصناعة رقم 43 لسنة 2016. وأوضحت الوزارة في بيان صادر لها بعد ذلك أن الشركات التي تم شطبها لم تستوف المستندات المطلوبة ومن ثم تم اتخاذ الإجراءات القانونية بشطبها.

- بداية، سبق وأن تم التعليق على تداعيات هذا القرار في عدد سابق من رأي في خبر بتاريخ 9 فبراير الماضي، وذلك بعدما تقدم الاتحاد الأوروبي إلى منظمة التجارة العالمية بشكوى ضد مصر باعتباره تقييد للواردات، خاصة في ظل الصعوبات التنفيذية التي تواجه الشركات وتحول دون قيامها بالتسجيل مما ترتب عليه عدم سلاسة عملية التوريد.
- استجابت الوزارة بشكل إيجابي وحاولت تيسير الإجراءات من خلال إصدار القرار رقم 195 لسنة 2022.

ثم يأتي الخبر المشار إليه بشطب الشركات غير المستوفاة، وهو الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات:

1. **إلى أي مدى سهل القرار رقم 195 لسنة 2022 الإجراءات الخاصة بتطبيق القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة للتصدير لمصر، خاصة وأن عدد من الشركات ذات سمعة وجودة عالمية لم يتم تسجيلها ومنهم من تم شطبه بالفعل؟**
2. **هل تم التواصل بين وزارة التجارة والصناعة ومجتمع الأعمال بشأن التعديلات التي وردت بالقرار 159 لسنة 2022 للتعرف على رد الفعل بشأنه؟ وإلى أي مدى يعد تيسيرا حقيقيا؟**
3. **هل الفترة الزمنية التي منحها القرار للشركات لتجديد المستندات التي لها تاريخ صلاحية (ثلاثين يوما) كافية ومناسبة، في ظل صعوبة وبطء إجراءات تجديد السجل الصناعي على سبيل المثال وكذلك تجديد شهادة الجودة؟**

4. هل التوقيت مناســـب لإصـــدار مثل هذا القرار في فترة حرجة يعاني فيها مجتمع الأعمال من مستجدات محلية فجائية كقررات البنك المركزي بشأن استبدال مستندات التحصيل بالاعتمادات المســـتندية، ثم تخفيض قيمة الجنيه ورفع أســـعار الفائدة، وارتفاع التضـــخم، وأخرى عالمية كاختناقات سلاسل الإمداد ونقص المواد الخام وارتباك حركة الحاويات، ..... وغيرها؟

وأخيرا، **تعاقبت ردود أفعال الشركات، وما أشار إليه البعض من كونه مستوف للمستندات يؤكد غياب مجتمع الأعمال عن المشـــاركة في مثل هذه القرارات.** كما أن تكرار التعديلات على القرارات يســـبب اضـــطراب في الســـوق ويؤكد أنها لم تكن مدروســـة من البداية بشـــكل كاف مما يضـــعف ثقة الموردين والمســـتثمرين، وما يواجهه القطاع الخاص حاليا من **متغيرات** في غاية الصـــعوبة ولا يحتمل مثل هذه الإجراءات، وإنما المطلوب دراسـة موضـوعية للقرارات قبل صـدورها ومشـاركة فعالة لممثلي القطاع الخاص وتقديم كل صور الدعم والمساندة للمنشآت حتى يمكنها الالتزام بالقواعد التنظيمية.

جدير بالذكر:

- أصدرت وزارة التجارة والصناعة في 16 يناير 2016، القرار رقم 43 بشأن تعديل القواعد المنظمة لتسجيل المصانع المؤهلة لتصدير منتجاتها إلى جمهورية مصر العربية، والذي اشترط التسجيل المسبق للشركات الأجنبية في سجل الشركات المؤهلة للتصدير إلى مصر لكي يمكنها تصدير شحناتها إليها، والتي تتضمن مجموعة محددة من المنتجات تتراوح بين مواد غذائية وزراعية إلى الأجهزة المنزلية.[1]

[1] https://www.youm7.com/story/2020/2/16/%D8%B3-%D9%88-%D8%AC-%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%A7-%D8%AA%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D9%85%D8%B9%D8%B1%D9%81%D8%AA%D9%87-%D8%B9%D9%86-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%AA%D8%B3%D8%AC%D9%8A%D9%84/4632584

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES 2022 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.